مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 07 / العدد: 01 / السنة: 2020 / ص ص: 1031 ـ 1051

مساهمة الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري وتنمية الإدارة

The Contribution Of E-Management In The Fight Against Administrative Corruption And In Administrative Development

تاريخ الإرسال: 2019/09/25 تاريخ القبول: 2020/11/18

قمرة النذير (*)
جامعة المسيلة- الجزائر
nadir.guemra@univ-msila.dz

ملخص:

مع تنامي ظاهرة الفساد الإداري وتفشي البيروقراطية والجمود والتعقيد في الجهاز الإداري، وأمام تزايد حجم الأعمال وتعدد وتعقد متطلبات الحياة؛ إتجهت غالبية الدول إلى تبني الإدارة الإلكترونية منذ أواخر 1995، بإعتبارها أبرز الواجهات المعاصرة للتقنية المعلوماتية المسئولة عن النمو الاقتصادي والتنمية الإدارية.

كما أن مقتضيات الإصلاح الإداري يُلزم المؤسسات الحكومية بإتباع نمط الشفافية والوضوح في عملها، بأن تتيح وصول المعلومات عما تقوم به للمتعاملين، ومن ثم تحقق التفاعل والتواصل بين أجهزة الحكومة ومتلقيي الخدمة، وكذا بينها وبين مختلف المؤسسات وبين المصالح الحكومية الداخلية نفسها عبر التواصل إلكترونيا لأجل تيسير وتحسين الأداء الحكومي، مما يجعل من الإدارة الإلكترونية آلية فعالة تُحدث تحولاً جوهريا في ثقافة تنفيذ الخدمات والمعاملات الحكومية لتصبح أكثر فعالية، والإستجابة لمطالب المواطنين أكثر سرعة ومرونة، ولا يتأتى كل ذلك إلا من خلال إستبدال الأساليب التقليدية البيروقراطية في الأداء بأساليب أكثر ديناميكية وفعالية.

لقد ساهمت الإدارة الإلكترونية في التخلص من المشاكل التي تواجه العمل الإداري التقليدي، ونجحت إلى حدٍّ مَا في الحد من الفساد الإداري، كما أن تطبيقها وفر العديد من المزايا وطور وبسط العمل الإداري.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري؛ الإدارة الإلكترونية؛ التنمية الإدارية.

Abstract:

Due to the increase in the phenomenon of administrative corruption, the spread of bureaucracy, the rigidity and complexity of the administrative apparatus, the increasing business volume and the multiplicity and complexity of life requirements ; the majority of countries –since 1995-

(*)- المؤلف المُراسل.

fundamenttally altering the culture of implementing government services and transaction to render them more efficient, responding to citizens demands quickly and in a more flexible way,. All this can be possible only via substitutig traditional bureaucratic performance methods with others more dynamic and more efficient.

E-management has contributed to the eliminate of problems facing traditional administrative work and has succeeded in reducing administrative corruption, applying e-management has provided many benefits, developed and simplified the administrative work.

Keywords: *Administrative corruption; e-management; administrative development.*

have adopted e-management as prominent contemporary alternative for information technology responsible for economic grouth and administrative development.

Administrative reform requirements oblige government institutions to follow the pattern of transparency and clarity in their work, by allowing informations about their work to reach clients in order to, then, to achieve interaction and communication between government agencies and their clients or other different institutions, and between the internal government services themselves through electronic communication to facilitate and improve government performance, making e-management an efficient mechanism

مقدمة:

مما لا شك فيه أن الفساد ظاهرة عالمية تشكو منها كل الدول والمجتمعات لما له من تأثيرات سلبية على حياة الإنسان، وهو متعدد الجوانب، فهناك الفساد السياسي والفساد الاقتصادي وكذا الفساد الإداري. هذا الأخير الذي يعدُّ أخطر أنواع الفساد لِمَا لهُ من نتائج مباشرة تنعكس على التنمية الإدارية وتحدٌّ من النمو الاقتصادي والاجتماعي للدول، حيث يعرِّف برنامج الأمم المتحدة الفساد الإداري على أنه ((إساءة إستخدام السلطة العامة لمصلحة خاصة من خلال الرشوة، الإبتزاز، إستغلال النفوذ، المحسوبية، الغش، الكسب السريع أو الاختلاس)). وقد حازت هذه الظاهرة على اهتمام كل الدول والمجتمعات التي إنخرطت في المطالبة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء عليها أو الحد من انتشارها، من خلال الاعتماد على الإدارة الالكترونية كبديل للإدارة التقليدية التي عرفتها المرافق والمؤسسات العامة والخاصة، وذلك من خلال إدخال البعد التكنولوجي في برامج الإصلاح الإداري بإدخال تكنولوجيا المعلومات في إدارتها واستخدام الحاسوب في كافة عملياتها الإدارية، خاصةً مع ظهور شبكة

EISSN: 2588-2368————————ISSN: 2352-975X

الانترنت في التسعينيات من القرن الماضي، حيث اعتُمِد الانترنت كوسيلة من وسائل الإدارة الإلكترونية في توفير الخدمات عن بعد، كل ذلك أدى إلى ثورة عميقة وتنمية واسعة في بيئة الإدارة وأساليبها وتطبيقاتها.

إن محاربة الفساد عن طريق الإدارة الكترونية ليست عملية عفوية، وإنما نتيجة لمجموعة من المتغيرات والمستجدَّات التي تحتَّمَ انتهاجها على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا الإدارية في ظل اكتساح العولمة المتعددة الجوانب، والتي حتَّمت على الإدارة تغيير الوسائل لتطوير خدماتها الموجهة للجمهور لِما لها من الإيجابيات، مما يجعل التحول إليها حتميًا وذلك من أجل تحقيق السرعة في الإنجاز وتخفيض التكاليف وتبسيط الإجراءات، وصولا إلى التنمية الإدارية التي تضمن تحقيق الشفافية في الإدارة والنزاهة وسيادة القانون ومكافحة الفساد الإداري الذي كان سائدًا في ظل الإدارة العامة التقليدية، كالبيروقراطية وسوء التنظيم الإداري والتوجيه والرقابة وانتشار الرشوة والمحاباة، خاصة على مستوى المؤسسات ودوائر الخدمات العامة ذات العلاقة المباشرة مع المواطن، والتي أثرت كلها على مقومات الحياة وأفرزت مزيدًا من التأخر في عملية التنمية والبناء على المستوى الإقتصادي والمالي والسياسي والاجتماعي والثقافي... علاوةً على إهدار الطاقات المتاحة وتقويض قدرة الحكومات على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين. فما مدَى مساهمة الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري وتحقيق التنمية الإدارية؟

سنحاول الإجابة عن هذا التساؤل من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الفساد الإداري مظاهره وأسبابه.

المحور الثاني: ماهية الإدارة الإلكترونية والتنمية الإدارية.

المحور الثالث: دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري وتنمية الإدارة.

المحور الأول: الفساد الإداري مظاهره وأسبابه

أولا- مفهوم الفساد الإداري:

هناك عدة معاني للفساد، وعلى عدة مستويات، فقد يكون سياسيًا أو ماليًا أو أخلاقيًا أو إداريًا وهو الذي يهمنا، وهو الفساد الذي يكون في الإدارة نتيجة التسيب في الرقابة الإدارية وعدم متابعة وتطبيق أحكام القانون الإداري، والذي يعني ((إساءة

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

إستعمال الوظيفة العامة لأغراض خاصة بإستغلال السلطة)) وهذا ما جاء في تعريف البنك الدولي[1]، وكذا في تعريف موسوعة العلوم الإجتماعية وفي تعريف منظمة الشفافية العالمية[2]. وهناك تعريفات أخرى متعددة تطرقت للفساد الإداري من جوانب مختلفة...

- ((إستغلال السلطة للحصول على ربح أو منفعة أو فائدة لصالح شخص أو جماعة ، بطريقة تشكل انتهاكا للقانون أو لمعايير السلوك الأخلاقي الراقي))[3].

- ((سلوك لا أخلاقي غير مقبول بوصفه خيانة للأمانة العامة والثقة الموكلة للموظف العام))[4].

- ((سوء إستعمال السلطة والرشوة والمحسوبية والابتزاز والتحايل والسرقة والمخالفات وعدم التقيد بالشرعية في أداء الوظائف))[5].

- ((إستغلال الموارد العامة للمكاسب الخاصة ضد المصلحة العامة ومناقضًا لأهداف المنظمة العامة، وكذلك الإستخفاف بقيم العمل وأهدافه))[6].

نستنتج من هذه التعريفات أن الفساد الإداري:

- هو كل انحراف عن القواعد والقوانين الإدارية يمارَس في الوظائف الإدارية من طرف الموظف الذي يستغل وظيفته لمنفعته الخاصة.

- هو سوء استغلال السلطة لتسوية المصالح الشخصية أو الجماعية من خلال خرق القوانين والقواعد التي تحكم السلوك الأخلاقي للأفراد والجماعات على حد سواء.

- هو إستغلال الموارد العامة لمكاسب خاصة وضد المصلحة العامة، ويتعارض مع أهداف المؤسسة.

- هو سلوك ينحرف عن القيام بالواجبات الأساسية للموظف لصالح الرشوة والمحسوبية والتزوير الخ...

ملاحظات:

- هناك إنحراف إداري يتجاوز فيه الموظف القانون وسلطاته الممنوحة دون سوء نية بسبب الجهل والإهمال واللامبالاة، وهذا الانحراف لا يرقى إلى مستوى الفساد الإداري لكنه انحراف يعاقب عليه القانون وقد يؤدي في النهاية إذا لم يعالج في وقته إلى فساد إداري.

EISSN: 2588-2368 ———— ISSN: 2352-975X

- يرتبط الفساد الإداري بدرجة إحتكار القرار وحرية التصرف والمساءلة؛ بإعتبار أن هناك علاقة طردية ما بين الفساد ودرجة إحتكار القرار من جهة، وعلاقة عكسية مع درجة المساءلة يمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

الفساد = درجة إحتكار القرار (+) حرية التصرف (-) المساءلة[7].

ثانيا- مظاهر الفساد الإداري:

تتجلى مظاهر الفساد الإداري في عدد من التصرفات والصور والتي يمكن إجمال أهمها في النقاط التالية:

1- البيروقراطية: تتمثل في مخالفة القوانين النظامية واللوائح الداخلية للإدارة، ومن مظاهرها كثرة وتعقيد الإجراءات الإدارية والتماطل في قضاء مصالح المواطنين، من خلال تعمد الغموض وإطالة الإجراءات والنظم والتعليمات إلى الحد الذي أصبح فيه المواطن يعتقد أن الموظف يستطيع أن يمنح أو يمنع وأن ينفذ أو يؤجل ذلك[8]، مما ينتج عنه أن المواطن يجد نفسه مرغمًا على إتباع وسائل غير شرعية (مادية) للوصول إلى الموظف وإقناعه بضرورة إنجاز العمل دون تباطؤ أو عرقلة.

2- تبديد المال العام: ويتمثل في التصرف الفردي في الملكية العامة، ومن مظاهره الاختلاس والتزوير وسرقة المال العام وسوء استغلال السلطة فضلا عن انعدام الحس بالمسؤولية اتجاه المال العام[9].

3- المحسوبية والمحاباة: وتتمثل في قيام بعض المسؤولين بتعيين أشخاص في الوظائف العامة على أساس القرابة أو الولاء السياسي أو بهدف تعزيز نفوذهم الشخصي، وذلك على حساب الكفاءة والمساواة في الفرص[10].

4- التزوير: وهو التلاعب في الأوراق والملفات ومن مظاهره تقليد التوقيعات والأختام الرسمية عن طريق الطباعة للشهادات والشيكات والأوراق التجارية والنقود المالية وهذا باستخدام تقنيات تكنولوجية حديثة، وعادة ما يزوِّر الموظف لمصلحته الخاصة أو لمصلحة الغير للحصول على ثمن أو مقابل من عملية التزوير[11].

5- الرشوة: وهي عبارة عن اتفاق بين الموظف الإداري أو عضو في الإدارة وبين صاحب الحاجة وهو الراشي وتقوم على التدخل لإصدار قرار عمل إداري أو الامتناع عن القيام بالعمل مقابل ثمن يقدمه له، وللرشوة أنواع وصور أهمها الرشوة المالية والتي تعني الإتجار

EISSN: 2588-2368————————ISSN: 2352-975X

بالوظائف العامة وقد تتم هذه العملية مباشرة كما قد تكون غير مباشرة بوجود وسيط وقد يتسلمها الموظف لنفسه أو لغيره، وتكون بطلب الموظف نقودًا أو وعدًا بها مقابل الخدمة التي قدمها أو التي سيقدمها سواء كانت نقدًا أو في شكل هدايا أو مساعدات كتوظيف أحد المعارف أو أن يسعى إلى ترقيتهم.

ثالثا- أسباب الفساد الإداري:

المقصود بأسباب الفساد الإداري الدوافع التي تؤدي إلى ظهوره وسنعرضها في المستويات التي تنشأ فيها وهي:

1- على المستوى التنظيمي: تداخل الإختصاصات التنظيمية للوحدات الإدارية وغياب الأدلة الإجرائية المنظمة للعمل وعدم وضوح السلطات والاختصاصات والمسؤوليات الوظيفية والإعتماد على الفردية في العمل، مما يؤدي إلى إستغلال الوظيفة العامة.

بالإضافة إلى ضعف الدور الرقابي على الأعمال وعدم وجود معايير واضحة للتعيين في الوظائف العامة أو المناصب القيادية، مما يؤدي إلى سوء اختيار القيادات والأفراد، إضافة إلى عدم تطبيق القانون على المخالفين أو مستغلي العمل لمصالحهم الشخصية وضعف المسؤولية الإدارية عن الأعمال الموكلة أو المحاسبة عليها.

2- على المستوى السياسي: تتمثل في ظاهرة المحاباة وإستعمال الواسطة، والتعيين لأغراض سياسية في غياب الكفاءة وبالتالي رداءة الخدمة الإدارية، إضافة لطبيعة العمل التشريعي وما يصاحبه من وسائل ضغط وإنتشار الرشوة وبروز التكتلات السياسية وتأثيرها على الحكومة من خلال المقايضات السياسية وغيرها من العوامل الأخرى.

3- على المستوى الاجتماعي: تتمثل في التحيز الجهوي والولاء العائلي والقبلي أو الحزبي، مما يؤثر على إنتشار الواسطة وخدمة المجموعة التي ينتمي إليها، إضافة لضعف دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في القيام بدورها.

EISSN: 2588-2368————————ISSN: 2352-975X

المحور الثاني: ماهية الإدارة الإلكترونية والتنمية الإدارية

أولا- مفهوم الإدارة الإلكترونية، دوافعها وأهدافها:

1- مفهوم الإدارة الإلكترونية: في البداية وقبل الخوض في تحديد مفهوم الإدارة الإلكترونية "e-management" نشير إلى أن هذا المصطلح مشتق من الكلمة الإنكليزية "e-government" التي تعني لفظًا "الحكومة الإلكترونية". نفهم بأن هذه الأخيرة هي جزء من الإدارة الإلكترونية والعلاقة بين المصطلحين علاقة الكل بالجزء، فالحكومة الإلكترونية هي إدارة المؤسسات الحكومية إلكترونيًا، أي الإستفادة ممَّا قدمته الإدارة الإلكترونية في مجال الأعمال الحكومية بهدف الرفع من الشفافية وتحسين أداء الإدارات العامة بين مختلف المتعاملين معه[12].

إن الإدارة الإلكترونية "e-management"حظيت بإهتمام لدى المهتمين بتسهيل الأعمال الإدارية في كل المجالات وتنميتها عمَّا كانت عليه في ظل الإدارة التقليدية، خاصة في فترة نهاية القرن العشرين، حيث تغير إنجاز المعاملات وتقديم الخدمات العامة إلى الشكل الإلكتروني ربحًا للوقت والمال والجهد، والقضاء على المشكلات الإدارية الناجمة عن إستخدام الأوراق في التعامل الإداري وما ينتج عنها من بيروقراطية سلبية تعيق تلبية احتياجات المتعاملين.

ومنه فإن هناك عدة تعريفات للإدارة الإلكترونية لمختلف المهتمين بهذا الشأن نورد أهمها فيما يلي:

أ- تعريف البنك الدولي: الإدارة الإلكترونية مصطلح حديث يعني ((إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية ومساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات للمواطن ومجتمع الأعمال من خلال تمكينهم من المعلومات بما يدعم كل النظم الإجرائية للحكومة ويقضي على الفساد))[13].

ب- الإدارة الإلكترونية هي ((العملية الإدارية القائمة على الإمكانات المتميزة للإنترنيت وشبكات الأعمال في تخطيط وتنظيم وتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للإدارة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الإدارة))[14].

ج- كما تعرف الإدارة الإلكترونية على أنها ((إستراتيجية إدارية في عصر المعلوماتية، غايتها الإستغلال السليم لموارد المعلوماتية وفي إطار إلكتروني حديث، وفي ظل اعتبارات

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

التشغيل السليم للموارد البشرية والمادية وبأسلوب إلكتروني ليصل الى تحقيق الكفاءة في تشغيل الجهود وإنفاق الأموال لبلوغ الغايات المستهدفة من قبل المؤسسة))[15].

د- في حين يعرف آخرون الإدارة الإلكترونية على أنها ((أداء العمليات بين مجموعة من الشركاء من خلال إستخدام تقنية معلومات متقدمة من أجل زيادة كفاءة وفعالية الأداء))[16].

2- دوافع التحول إلى الإدارة الإلكترونية: من أسباب ودواعي الاتجاه نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية[17]:

- تراجع أداء المنظمات الحكومية وِفقَ أشكال النُّظُم الإدارية التقليدية.

- إضفاء الشفافية وزرع المصداقية في العمل والخدمات الحكومية ووضوح الخدمة العمومية بهدف رفع الكفاءة في تقديم الخدمات العامة والتقليل من البيروقراطية من خلال إعادة هندسة الإجراءات.

- تسارع التقدم التكنولوجي والإتجاه نحو الانفتاح الثقافي.

- ترابط المجتمعات الإنسانية في ظل توجهات العولمة خاصة في جانبها الإقتصادي (التبادل والتكتلات الإقتصادية).

- الإستجابة لمتطلبات البيئة الخارجية المحيطة والتكيف معها، مما يحتِّم على كلِّ دولة مواكبة العصر، عصر السرعة والمعلومات والتنافس في تقديم الخدمات للمواطنين وتزايد الضغط الشعبي على الحكومات من أجل الحصول على خدماتٍ أفضل وأسرع وأسهل للوصول إلى المعلومات ومعرفة آليات اتخاذ القرار.

- التحولات الديموغرافية التي عرفتها المجتمعات والتي تسعى إلى تحقيق مزيدٍ من الإنفتاح والحرية وزيادة مساهمة المواطنين والشعور بالمشاركة في اتخاذ القرار، مِمَّا ينتج عنه إحداث تغييرات شاملة في البناء المجتمعي على المستوى السياسي والإقتصادي والثقافي وكذا الإداري.

3- أهداف الإدارة الإلكترونية: تكمن أهداف الإدارة الإلكترونية فيما يلي[18]:

- تقديم خدمات للمستفيدين بصورة مرضية على مدار 24 ساعة يوميا وطيلة أيام الأسبوع بما في ذلك عطلة نهاية الأسبوع والعطل الرسمية، كتجديد رخص القيادة ومعالجة ودفع الرسوم عن طريق الموقع الإلكتروني.

EISSN: 2588-2368 ———— ISSN: 2352-975X

- تحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز إجراءات العمل وبتكلفة مالية أقل.
- تحقيق الشفافية من خلال إتاحة المعلومات بصورة متكافئة لكافة المؤسسات والمواطنين والبعد عن المحسوبية والمحاباة.
- تقديم خدمات متميزة للمواطنين ومؤسسات قطاع الأعمال في زمن قياسي.
- إتاحة المعلومات عن كافة القوانين واللوائح الحكومية للمواطنين.
- خلق تفاعل وتكامل بين مجموع المفاهيم الإدارية والأجهزة والبرمجيات الحديثة وشبكات الاتصال.

ثانيا- مفهوم التنمية الإدارية وأهدافها:

التنمية هي ((الإنتقال من حال إلى حالٍ أفضل، وإنتقال المجتمع من وضعه الحالي إلى وضع أفضل بكل المقاييس))[19]. أو هي ((عملية تهدف إلى إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والسلوك)) [20].

1- مفهوم التنمية الإدارية: التنمية الإدارية جزءٌ من التنمية الشاملة التي تسعى كلُّ دولة بمختلف أنظمتها إلى تحقيقها، برغم التفاوت فيما بينها، فلا يمكن تحقيق تنمية إقتصادية أو إجتماعية من دون إدارةٍ حديثة، وذلك من خلال الإعتماد على الآليات الحديثة التي يُعتمد عليها في ضبط العمل وتنظيمه وتكثيف الجهود من أجل التصدي للمشكلات والعقبات.

أ- تعريف المعجم الإداري: ((إن التنمية الإدارية هي مصطلح يطلق على مهامها والتي تتمثل أساسًا في تطوير الوسائل والأساليب الإدارية للتنمية الوطنية وتختص بعمليات تطوير الأداء الإداري للأجهزة وتحدِّد الكيفيات والأساليب التي تؤدي إلى تطوير القدرات الإدارية))[21].

ب- التنمية الإدارية ((هي عملية النهوض بالوضع الراهن في العمل الإداري في المجالات المختلفة، من خلال توظيف الآليات الإدارية الحديثة التي تهدف بصورة مباشرة إلى تنظيم العمل في الجوانب الإدارية بشكل شامل، من خلال تحديد مجموعة من الأهداف، وحشد الجهود نحو تحديد المشكلات ونقاط الضعف والعمل على حلّها. ومن هنا نجد تفسيراً واضحاً للعلاقة الوثيقة بين كلٍّ من هذا النوع من التنمية وبين مصطلحات حلّ أزمات العجز الإداري والمالي، والتطوير والإصلاح الإداريّ))[22].

EISSN: 2588-2368 ISSN: 2352-975X

وتشمل التنمية الإدارية عدة عمليات منها:

- تدريب وتنمية المهارات البشرية لرفع مستوى الأداء والقدرات والخبرات في الإدارة.

- تغيير وتوضيح الهياكل التنظيمية وتطوير النظم والإجراءات وتحسين أساليب الإدارة والإنتاج والعمل على تفعيلها.

- تنمية الإدارة باستخدام التقنيات الرقمية الحديثة لتطوير العمل الإداري ورفع الكفاءة وإنتاجية الموظف وخلق جيل جديد من الموارد البشرية قادر على التعامل مع التقنيات الحديثة.

هذا بالإضافة إلى:

- إستخدام نظام الأرشيف الإلكتروني نظرًا لما يحمله من الليونة في التعامل مع الوثائق[23].

- توفير المجال للإداريين للتعامل الفوري مع بعضهم البعض لتحقيق الأهداف وضمان مصالح المؤسسة والعملاء وتحسين جودة المنتجات[24].

2- أهداف التنمية الإدارية: تهدف التنمية الإدارية إلى[25]:

- التحكم في متابعة الإدارات الفرعية المختلفة للمؤسسة كأنها وحدة مركزية.

- تركيز نقطة اتخاذ القرار في نقاط العمل الخاصة بها مع إعطاء دعم أكبر في مراقبتها.

- توفير المعلومات الصحيحة والحديثة لدعم اتخاذ القرار.

- تجميع البيانات من مصادرها الأصلية بصورة موحدة.

- رفع كفاءة الأداء بإستخدام تقنية الإتصالات والمعلومات.

- الحفاظ على سرية المعلومات وتقليل المخاطر والتكاليف.

- الترويج للخطط المستقبلية للدولة ومشروعاتها التنموية المطلوبة.

- حسن إستغلال الموارد المتاحة، وذلك لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

- وضع النظم والأساليب الإدارية بشكل صحيح حتى يسهم في تحقيق التقدم في شتى المجالات.

- تفعيل أداء الوحدات والعمليات الإدارية الهامة مثل الرقابة الداخلية وتقييم الأداء وذلك لضمان عدم وجود انحرافات وسير المنشأة بكفاءة نحو أهدافها.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

المحور الثالث: دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري وتنمية الإدارة

من التعريفات التي قدمناها للإدارة الإلكترونية باعتبارها نظامًا حديثًا فرَض نفسه بخلاف الإدارة التقليدية التي كانت سببًا في جمود الإدارة وإنتشار ظاهرة الفساد الإداري، لِما تتمتع به الإدارة الإلكترونية من مزايا تساهم بقدر كبير في تنمية الإدارة ومحاربة الفساد الإداري، ومن أهم تلك المزايا ما يلي:

أولا- مزايا الإدارة الإلكترونية:

- تمكّن من تحويل العمل الإداري العادي من دائرة يدوية إلى إدارة تستخدم الحاسوب وذلك بالإعتماد على نظم معلوماتية قوية تساعد في إتخاذ القرار الإداري بأسرع وقتٍ وبأقلّ تكلُفة من المال والجهد.

- التقليل من المشاكل الإدارية والتنظيمية والإجتماعية التى كانت تساعد على الرشوة والهدايا.

- توفير نظام دقيق للمراجعة والمحاسبة.

- إستقطاب وإختيار الموظفين بطريقة محايدة على أساس الكفاءة والخبرة فى العمل دون اعتبارات شخصية.

-إستيعاب عدد أكبر من العملاء في وقت واحد، إذ أنّ قدرة الإدارة التقليدية بالنسبة إلى تخليص معاملات العملاء تبقى محدودة وتضطرّهم في كثير من الأحيان إلى الإنتظار في صفوف طويلة.

- تقديم الخدمات وفق برنامجٍ منظمٍ سلفًا، فالمواطن يستطيع الحصول على الخدمات على مدار 24 ساعة يوميًا دون تدخل من جانب الموظفين، وهو ما من شأنه التقليل من تأثير العلاقات الشخصية على إنجاز الأعمال ودون تمييز بين المنتفعين من الخدمات العامة.

- الوصول إلى المعلومات التي يحتاجها المواطن بسهولة، والتفاعل مع مختلف الأجهزة الحكومية دون الحاجة إلى الإنتظار في صفوف طويلة أو إنتظار بدء ساعات العمل أو حمل ملفات كثيرة من الأوراق.

- مشاركة المواطن في معالجة السلبيات عن طريق تسهيل استطلاع رأيه فى شؤون الإدارة الإلكترونية.

EISSN: 2588-2368————————————ISSN: 2352-975X

- إلغاء نظام الأرشيف الورقي وإستبداله بنظام أرشيف إلكتروني، مع ما يحمله من ليونة في التعامل مع الوثائق والقدرة على تصحيح الأخطاء بسرعة ونشر الوثائق لأكثر من جهة في أقل وقت ممكن والإستفادة منها في كل وقت.

- الشفافية والوضوح الإداري من خلال تقديم معلومات ذات درجة عالية من الموثوقية وتوفير الاتصال وتسهيل عملية اتخاذ القرار[26].

- تبسيط الإجراءات وسرعة الإنجاز ورفع مستوى أداء الخدمات وبالتالي تقديم خدمة للزبائن ذات جودة تتناسب مع طبيعة الإدارة الإلكترونية[27].

- محاربة البيروقراطية والقضاء على تعقيدات العمل اليومي[28].

ثانيًا- دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري:

تعتبر الإدارة الإلكترونية أكثر قدرةً من الإدارة التقليدية على معرفة ما يحصل في إنجاز الأعمال الإدارية، من خلال رصدها الأخطاء خلال الإنجاز وإطلاع الإدارة عليها، ممّا يمكّنها من التعرف على مواضع الخلل قبل وخلال الإنجاز وإتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيحها، وذلك من خلال الرقابة الإلكترونية لما تتميز به هذه الأخيرة من خصائص تساهم في محاربة الفساد الإداري بكافة أشكاله (تسيب، إهمال، رشوة، محاباة، محسوبية) اعتمادًا على إلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة، مما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية واستغلال النفوذ في إنهاء المعاملات المتعلقة بالعملاء.

إن من وظائف الإدارة الإلكترونية الرقابة الفورية وتقييم الأداء، فهي قد طورت كل ذلك من خلال العمل على تعزيز وتفعيل دور الشفافية والمساءلة وتبسيط الإجراءات والتعاون والمشاركة، مما يجعل منها إستراتيجية شاملة لمواجهة الفساد الإداري على النحو التالي[29]:

1- الشفافية: إن إستخدام الأنظمة الإلكترونية يمكّن من تفعيل موضوع الشفافية للأجهزة التنفيذية بحيث تصبح نشاطاتها واضحة للأجهزة الرقابية وبالتالي تعمل على تحديد مواقع الفساد الإداري، وتؤدي إلى دعم أنظمة القرار وتسهيل عمل الأجهزة الرقابية، وإلى القضاء على مكامن الفساد الإداري.

2- المساءلة: إن تطبيق الإدارة الإلكترونية يوفر هيكلا تنظيميًا مناسبًا للمؤسسة يُسهِّل مساءلة المستويات الإدارية المختلفة، ويساعد الموظفين في تقديم تقارير دورية

EISSN: 2588-2368 ———— ISSN: 2352-975X

منتظمة عن نتائج أعمالهم ومراقبة مدى نجاعتهم في تنفيذها ويساعد كذلك على توفير المعلومات اللازمة لتقييم البرامج والمشاريع والخطط، كما يساعد في تنظيم الإجتماعات المختلفة داخل المؤسسة بما تقدمه الإدارة الإلكترونية من مزايا تمكّن أعضاء هذه الإجتماعات من عقدها عن بعد، وتسهل عملية استقبال الإقتراحات والشكاوى من المواطنين والمتعاملين عبر البريد الإلكتروني أو الموقع الإلكتروني للمؤسسة.

3- تبسيط الإجراءات: إن تطبيق الإدارة الإلكترونية يتطلب إعادة هندسة العمليات الإدارية وتبسيط الإجراءات وإستكمال اللوائح والأنظمة، الأمر الذي يقلل من درجة السلطة التقديرية المتاحة للعاملين في التعامل مع المعنيين أو في إستخدام الموارد.

4- التعاون والمشاركة: بما أن الإدارة الإلكترونية جاءت في الأساس لخدمة المواطنين ومنشآت الأعمال وغيرها من المؤسسات داخل المجتمع ووحداته، لذلك وجب الإنخراط فيها والتعاون معها ومشاركتها في بناء وإرساء علاقات متبادلة تعود بالمنفعة على المجتمع ككل. ولا يقتصر هذا التعاون على العلاقة بين الإدارة والمتعاملين فحسب، وإنما يشمل أيضا علاقة الإدارات المركزية بإداراتها ووحداتها وتنظيماتها المتعددة. كما يجب أن تتعاون مؤسسات القطاع الخاص مع الإدارات العمومية الإلكترونية بحيث لا يقتصر هذا التعاون على المعاملات الإلكترونية فحسب، بل يجب أن يتعداه إلى تبادل الرؤى والأفكار والاستثمارات، لذلك يجب مشاركة المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني في اتخاذ القرارات الإدارية من خلال التشاور والمشاركة الإيجابية، وكل ذلك يعتبر عاملا مهما وضروريا لنجاحها، حيث تتجه نحو تحسين مقدرات المجتمع وفعاليته الحياتية.

من خلال هذه الآليات، فإن الإدارة الإلكترونية وأيضا من خلال المزايا العديدة التي وفرتها مثل سرعة أداء الخدمات للعملاء مع الحفاظ على جودتها، ونقل الوثائق إلكترونيا بشكل أكثر فعالية، وتقليص الأخطاء نظرًا لسهولة ويُسر النظام ودقَّته؛ أدت إلى نقلة نوعية وتطور في سرعة وفعالية عمل الجهاز الإداري، بالإضافة إلى الشفافية والنزاهة التي تضمنها تكنولوجيا المعلومات كآلية لتقديم الخدمات والتي تمثل في مجملها شروطًا تُبنى على أساسها الخدمة الرشيدة ذات الجودة العالية، مما يساعد على الحد من الفساد الإداري الذي عرفته المؤسسات سابقًا.

كما تساهم الرقابة الإلكترونية في تسهيل الربط بين المستويات التنظيمية، وتوفر قنوات اتصال فعالة وسريعة حيث يعمل التنبيه الإلكتروني على كشف وجود الإنحرافات والأخطاء مما يُمكّن من الرقابة بكفاءة وفعالية، ويحدُّ من إنتشار الفساد الإداري.

تأسيساً على ما سبق، نخلص إلى أن التحول إلى الإدارة الالكترونية يحقق العديد من الفرص التي تساعد على الحد من الفساد الإداري وتقليل آثاره السلبية على المجتمع وعلى سلوكيات الأفراد، حيث أن إنتشار تكنولوجيا المعلومات يمكن أن يحل الكثير من مشكلات الإدارة وتتقدم بذلك آليات الارتقاء بخدمة المواطنين.

ثالثًا- دور الإدارة الإلكترونية في التنمية الإدارية:

التنمية الإدارية تسعى لمكافحة الأزمات التي من الممكن أن تعترض المؤسسات كالأزمات المالية وغيرها وتسعى نحو إرساء قواعد الإصلاح الإداري ومحاربة الفساد، غير أن تحقيق التنمية الإدارية واجه مجموعة من المعوقات عطلت تحقيق أهدافها، ومن بين تلك المعوقات نذكر ما يلي:

- غياب التنسيق بين الوحدات والأجهزة الإدارية بداخل المنشأة أو المؤسسة.
- عدم توافر الموارد المادية اللازمة لعملية التنمية الإدارية.
- غياب الوعي لدى العاملين بمفهوم التنمية الإدارية.

ومن أجل التغلب على تلك المعوقات وتحقيق التنمية الإدارية يقع على عاتق الادارة الإلكترونية إنجاز العديد من المهام، بإعتبارها جاءت كبديل للإدارة التقليدية لتحقيق الأهداف الموضوعة لها من حيث سهولة وسرعة إنجاز الخدمات المقدَّمة وجودتها وتطوير وتحسين وتنمية أداء الإدارة. وتتمثل تلك المهام فيما يلي:

1- في تطوير عملية التخطيط: يعتبر التخطيط من أهم الوظائف الادارية ويتعلق بكيفية تحقيق أهداف مستقبلية ويقوم على توفير المعلومات والبيانات وإستغلالها من أجل إنجاز تلك الأهداف في أقصر وقت وبأقل التكاليف والجهود، وهو ما وفرته الإدارة الإلكترونية (التخطيط الإلكتروني) من خلال الميزات التي ذكرنا ومن بينها تدفق المعلومات بصورة مستمرة وآنية، مما يعطي مجالا واسعاً لإختيار البدائل والأهداف بسرعة وفق كمية المعلومات المتدفقة ونوعيتها.

EISSN: 2588-2368 ———— ISSN: 2352-975X

- يَستخدِم التخطيط الإلكتروني كل الاتجاهات الشبكية حيث أن المديرين والموظفين هم المخططون، وهو ما يعطي فرصاً كبيرة للمشاركة والتعاون وتحسين الأداء، ويتيح الفرص التي من شأنها أن تكرس العمل الجماعي لتطوير أداء مهامهم الأساسية.

- يجنب التخطيط الإلكتروني المديرين والموظفين ضياع الجهود والوقت في أعمال كتابية مملة.

- يتيح التخطيط الإلكتروني فرصًا للإبداع والإبتكار في العمل في المؤسسة ولاسيما عند وضع الخطة الإلكترونية ومتابعة تنفيذها، لقدرته على الإستجابة للظروف المتغيرة والطارئة المحيطة بظروف تنفيذها مما يتيح فرصًا لمعالجة الأخطاء في حينها.

- يعتبر التخطيط الإلكتروني أداة رئيسية في ترشيد الأداء وتعزيز الثقة التي هي الأداة الرئيسة فيما هو مطلوب من المؤسسة تحقيقه وإنجازه.

2- في تطوير عملية التنظيم: يعتبر التنظيم وظيفةً مكمِّلة لوظيفة التخطيط، حيث يحوله إلى واقع قابل للتنفيذ[30]. ونتيجة للتطورات الكبيرة في مجال إستخدام تكنولوجيا المعلومات أصبحت عملية التنظيم تتم بشكل أكثر كفاءة وفعالية وقُدرة على مسايرة مختلف المستجدات، حيث أصبح التنظيم بهذا الشكل يعرف بـ"التنظيم الإلكتروني". وإجمالا يمكن توضيح مدى مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير عملية التنظيم من خلال ما يلي[31]:

- التنظيم الالكتروني هو تنظيم مرن يسمح بالإتصال والتعاون بين مختلف الأفراد.

- الربط الواسع بين جميع العاملين عن طريق الشبكة الداخلية (Intranet) وهو ما يحقق العلاقات القائمة في ذات الوقت وفي كل مكان في المؤسسة. مما يؤدي إلى تجاوز هرمية الإتصالات الموجودة في أشكال التنظيم التقليدي.

- مكنت شبكات الأعمال والأنترانت من تحقيق نمط جديد من المؤسسات يعمل على إنتاج سلع معينة، وتقديم خدمات إفتراضية عبر التوسط بين مؤسسات أخرى والزبائن (مثل Amazonو E- bay).

- مكن من تحقيق تغيرات في قوى العمل باستخدام العاملين ذوي التخصصات والمهارات العالية وعن بعد باستخدام أجهزة الإعلام الآلي مما ساهم بشكل كبير في تنمية قدرات

المؤسسة.

- مكّن من تحويل الزبائن إلى مشاركين فعليين من خلال مشاركتهم في اقتراح تصميم المنتجات التي يطلبونها واختيار الخصائص وأشكالها والتي يحددونها عبر الحاسوب، فتقوم المؤسسة بإنتاجها وفق المعايير المطلوبة.

3- في تطوير عملية القيادة والتوجيه واتخاذ القرار[32]: تمثل القيادة جوهر العملية الإدارية والمحرك الفعلي لها، وهي مجموعة من التصرفات والتنظيمات، إذ تمثل عملية التواصل بين القائد ومرؤوسيه من أجل التأثير عليهم وتوجيههم لتحقيق أهداف الإدارة. وقد أدى التحول إلى الإدارة الإلكترونية إلى تطور في المفاهيم الإدارية متمثلا في الإنتقال إلى نمط التوجيه الإلكتروني (توجيه جهود العاملين وأنشطتهم) وكان من نتائج هذا التطور:

- زادت من مرونة الإدارة في التكيف مع البيئة المتغيرة.

- أصبحت تعتمد على القائد الإلكتروني ذي الخصائص الأكثر ملائمة وانسجام مع بيئة الأعمال المعاصرة.

- مكنت القائد من متابعة أبعاد تطور العمل في حينه وتوظيف ذلك ليكون ميزة تنافسية للمؤسسة، وجعلت منه قائداً يعتمد على السرعة في التفاعل والاستجابة والمبادرة وقادراً على فهم سير المؤسسة ويمتلك المبادرة في حل المشكلات التي تواجهها في زمن قصير.

- وفرت الإتصال المستمر بين القادة والمرؤوسين من خلال الشبكة الداخلية (انترانت).

- وفرت الإتصال المستمر بين القادة والموردين والمتعاملين عبر الشبكة الخارجية (الاكسترانت).

- زادت من مردودية العاملين والموردين والزبائن بشكل أفضل.

أما على مستوى عملية اتخاذ القرار:

- الإدارة الإلكترونية مكنت من سرعة الحصول على بيانات دقيقة تساعد على إتخاذ القرار الصحيح والأنسب.

- ضمنت صحة وتكامل المعلومات.

- ساعدت الإدارة في إتخاذ القرارات الصحيحة إستنادًا على التقارير الإحصائية.

EISSN: 2588-2368 ———— ISSN: 2352-975X

- ساهمت في دعم القدرة على تحديد البدائل المختلفة وتقويم كل بديل وتصحيح الأخطاء في حين حدوثها.

4- في تطوير عملية الرقابة: تمثل الرقابة في الإدارة إحدى وظائفها المهمة التي ترتبط بضمان تنفيذ الخطط والبرامج المتعلقة بأهداف المؤسسة، وعليه فالرقابة هنا تعني عملية مستمرة لمتابعة إنجاز وتنفيذ المخطط للوقوف على الصعوبات وتحديد الأخطاء إن وجدت وإتخاذ الإجراءات التصحيحية لمواجهتها بعد تشخيص أسباب تلك المعوقات.

نتيجة التطور التكنولوجي أصبحت عملية الرقابة تتم بشكل أكثر دقة وكفاءة بفضل الرقابة الإلكترونية التي تسمح بالرقابة الفورية بمساعدة الشبكة الداخلية للمؤسسة، ومن ثم تقليص الفارق الزمني بين الخطأ وتصويبه، كما أنها عملية مستمرة متجددة تكشف عن الأخطاء أولا بأول، من خلال تدفق المعلومات والربط بين المديرين والعاملين والموردين والزبائن، وهذا ما يزيد من قدرة الرقابة الإلكترونية على توفير إمكانية متابعة العمليات المختلفة وسير القرارات المتنوعة وتصحيح الأخطاء في كافة مستويات المؤسسة[33].

من هنا فإن الرقابة الإلكترونية تحقق استخداما فعالا لأنظمة وشبكات المعلومات القائمة على الإنترنت بكل ما تعنيه من فحص وتدقيق ومتابعة آنية وشاملة، وهذا ما يحقق لها مزايا كثيرة تتمثل في[34]:

- تحقيق الرقابة في وقت إنجاز الأعمال (الفورية) بدلا من الرقابة القائمة على الماضي (الرقابة بالتقارير).

- أنها تحقق الرقابة المستمرة بدلا من الرقابة الدورية مما يُنتج تدفقا مستمرا للمعلومات الرقابية في كل وقت بدلا من الرقابة المتقطعة.

- تعزز الثقة في العلاقات وهذا ما يقلل من الجهد الإداري المطلوب في الرقابة.

- توسيع الرقابة إلى عمليات الشراء والبيع وبين المؤسسات المشتركة في شبكة الأعمال الخارجية ومع الزبائن وكذا بين العاملين عن بعد، وهذا ما لم يكن متاحًا في السابق.

- تقلص مع مرور الوقت من عبْء الرقابة القائمة على متابعة الخطوات في العمليات أو الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة.

من كل ما تقدم، نخلص إلى أن تطبيق الإدارة الإلكترونية يساهم في تنمية العمل

EISSN: 2588-2368 ISSN: 2352-975X

الإداري من خلال وضوح الأهداف والغايات والخطط، بالإضافة إلى المساعدة في وضوح الإجراءات وسهولة تدفق المعلومات وتداول ونشر التقارير الإدارية والمالية مع المتعاملين عبر الوسائل الإلكترونية.

خاتمة:

الفساد الإداري ظاهرة خطيرة تهدِّد عمل الأجهزة الإدارية لِما تحمله من مظاهر التخلف الإداري الذي إنعكس على التنمية الإدارية كالبيروقراطية وسوء التنظيم الإداري، حيث تتشارك العديد من الأسباب والعوامل الشخصية والبيئية والتنظيمية والقانونية في ظهوره، وهذا ما يُصعِّب من دراسته وتحديد سبل مكافحته، لكن تبقى الأسباب التنظيمية أكثر ما يُمكن التحكم فيه، لأن العوامل البيئية والشخصية لا يمكن السيطرة عليها، وهذا ما جعل من الآليات التي تعمل على الحدِّ من الفساد الإداري تصبُّ في مجملها في الجانب التنظيمي، كالعمل على تفعيل دور المساءلة والشفافية داخل المؤسسة، والإستفادة كذلك من التطور في تكنولوجيا المعلومات والإتصال من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية للعمل على مكافحته والقضاء على كافة مظاهره بإعتباره آفة. قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (سورة المائدة، الآية 33). من مضمون هذه الآية الكريمة ولعظمة إثم الفساد شدَّد اللّهُ تعالى على تحريمه على نحو كلّي، لِما له من تأثيرات سلبية على كافة نواحي الحياة الإنسانية، وتوعَّد مرتكبيه بالخزي في الحياة الدنيا والعذاب الشديد في الآخرة.

إن الإدارة الإلكترونية قد ساهمت في التخلص من المشاكل التي تواجه العمل الإداري التقليدي، ونجحت إلى حدٍّ مَا في الحد من الفساد الإداري، بإعتمادها على تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تقوم على التفاعل الافتراضي عبر مختلف شبكات الاتصال، والاستخدام الأمثل لمختلف الأجهزة والمعدات والبرمجيات والموارد البشرية المؤهلة باعتبارها العنصر الجوهري في نجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية.

وبالرغم مِمَّا حققته في مجال مكافحة الفساد الإداري، إلا أن هذا الأخير لا يمكن القضاء عليه كليةً إلا بالرجوع إلى التمسك بأخلاقيات العمل وقِيَم المجتمع المتمثلة في

EISSN: 2588-2368 ———— ISSN: 2352-975X

التقاليد والوازع الديني، بالإضافة إلى وضع منظومة قانونية تتحكم في سير الإدارة الإلكترونية.

إن الإدارة الإلكترونية قد ساهمت أيضًا في تحسين الخدمة الإدارية وتنمية العمل الإداري، إذ تمثل نظامًا يعمل على إستغلال الإمكانيات المتميزة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال تطوير البنية التحتيّة للاتصالات والبيانات ونقل المعلومات بين المؤسسات الإدارية نفسها من جهة، وبين المؤسسات والمواطن والمتعاملين من جهة أخرى. كما أن تطبيق الإدارة الإلكترونية وفر العديد من المزايا وطور وبسط العمل الإداري، مما أدى إلى تقليص الهوة وتحسين العلاقة بين الإدارة العمومية والمواطن.

كما مكنت الإدارة الإلكترونية المؤسسات الإدارية من وضع إستراتيجية تتبعها للوصول إلى التشغيل التام والاستفادة القصوى من الموارد الإلكترونية والبشرية والمالية لبلوغ الأهداف المرسومة والمحددة للإدارة.

الهوامش والمراجع:

(1)- كريمة بقدي: "الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا -دراسة حالة الجزائر"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أورو متوسطية، كلية الحقوق وع س، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012، ص 22.

(2) -Transparency International: «Transparency International Corruption Perceptions Index 2003», 2004. Global Corruption REPORT 2004. London & Sterling, V.A: Pluto Press/Transparency International, 2003.

(3)- عبد الله بن عبد الكريم السالم: "استراتيجية الحد من الفساد الاداري -دراسة حالة المملكة العربية السعودية"، ندوة إدارة المال العام التخصيص والاستخدام وورشة عمل تسوية المنازعات المالية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2009، ص 6.

(4)- نجم عبود نجم: أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2006، ص 353.

(5)- Mohammad Mohabbat Khan: «Political and Adminstrative Corruption: Concepts, Comparative Experincers and Bangladesh Case», A perpared for Transparency International, Department of Public Administration, University of Dhaka, Bangladesh, 2004, P 4.

(6)- Gerald E. Caiden, O. P. Dwivedi, Joseph G. Jabbra: Corruption and governance «Where Corruption Lives», Bloomfield, CT, kumarian Press, 2001, P 15.

(7)- ولهي بوعلام، عجلان العياشي: "التهرب الجبائي كأحد مظاهر الفساد الاقتصادي"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد08، 2008، ص 144.

EISSN: 2588-2368 ISSN: 2352-975X

(8)- إبراهيم توهامي، ناجي ليتيم: "قراءة تحليلية في مضامين وأبعاد ودلالات الفساد الإداري"، ملتقى حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص 15.

(9)- صلاح الدين فهمي محمود: الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1994، ص 42.

(10)- نجم عبود نجم: مرجع سابق، ص 289.

(11)- إبراهيم توهامي، ليتيم ناجي: مرجع سابق، ص 12.

(12)- محمود القدوة: الحكومة الالكترونية والإدارة المعاصرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 2010، ص 50.

(13)- World Bank Group: «E-Government», https://www.worldbank.org/publicsection/egov.htm.p3 consulté le 23/01/2019 à 15 h 47.

(14)- محمد سمير أحمد: الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ط1، ص 43.

(15)- العاني مزهر شعبان، جواد شوقي ناجي: الإدارة الالكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2014، ص 33.

(16)- حسين بن محمد الحسن: "الإدارة الالكترونية بين النظرية والتطبيق: نحو أداء متميز في القطاع الحكومي"، المؤتمر الدولي للتنمية، معهد الإدارة العامة، السعودية، 2009.

(17)- الموسى فيصل صالح: "المشروع السعودي لتبادل المعلومات الكترونيًا-الواقع والتطلعات"، ورقة عمل لندوة التعاملات الإلكترونية في الأجهزة الحكومية المنعقدة بمعهد الإدارة العامة بالرياض، 2007.

(18)- محمد سمير أحمد: مرجع سابق، ص 73.

(19)- سعد طه علام: التنمية والدولة، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العملية، القاهرة، ط 2، 2004، ص 10.

(20)- علي الطراح، غسان سنو: التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة، دار النهضة العربية، لبنان، 2004، ص 179.

(21)- سمير الشوبكي: المعجم الإداري، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 119.

(22)- Management study guide: «What is Development Administration ?», Retrieved emeraldinsight, Retrieved 7-7-2018 Edited. https://www.managementstudyguide.com/development-administration.htm ,consulté le 27/01/2019 à 12 h 15.

(23)- خالد ابراهيم ممدوح: أمن الحكومة الإلكترونية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص 62.

EISSN: 2588-2368————————ISSN: 2352-975X

(24)- أحمد السيد كردي:"أهم مبادئ الإدارة الإلكترونية"، منشور على الموقع الإلكتروني:
http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/129026
تاريخ المطالعة: 2019/02/18، 12:53.

(25)- أحمد يوسف دودين: أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمَّان، ط1، 2011، ص 66-67.

(26)- عبد الفتاح بيومي الحجازي: الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2008، ص 99.

(27)- سعد غالب ياسين: الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، مركز البحوث لمعهد الإدارة العامة، السعودية، 2005، ص 190.

(28)- حمزة محمد ناجي خالد: المفهوم الشامل لتطبيق الإدارة الإلكترونية، منشور على الموقع الإلكتروني:
الإدارة - الإلكترونية
https://ar.wikibooks.org/wiki/
تاريخ المطالعة: 2019/03/26، 14:15.

(29)- عبد الماجد شحادة خليل العالول: "مدى توافر متطلبات نجاح الإدارة الالكترونية في الجمعيات الخيرية الكبرى في قطاع غزة وأثرها على الاستعداد المؤسسي ضد الفساد"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية التجارة، غزة، 2011، ص 84-85.

(30)- موفق حديد محمد: الإدارة : المبادئ، النظريات والوظائف، دار حامد، عمان، الأردن، ط 1،2001، ص 140.

(31)- نجم عبود نجم: مرجع سابق، ص 251-258.

(32)- نجم عبود نجم: الإدارة الإلكترونية: الإستراتيجية والوظائف والمشكلات، دار المريخ، الرياض، 2004، ص 260-267.

(33)- هيثم حمود الشبلي، مروان محمد النسور: إدارة المنشآت المعاصرة،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمَّان، ط1، 2009، ص 446.

(34)- نجم عبود نجم: مرجع سابق، ص 277-278

EISSN: 2588-2368 ISSN: 2352-975X